جهود الملك عبدالعزيز لحل قضية المنهوبات بعد اتفاقية 1925م

أ.هيله شقير سند العتيبي
ماجستير-قسم التاريخ والتراث- كلية اللغات والعلوم الإنسانية
جامعة القصيم – المملكة العربية السعودية

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل النزاعات الحدودية بين نجد والحجاز وشرق الأردن في العقود الأولى من القرن العشرين، مع التركيز على قضية المنهوبات والغزوات القبلية المتبادلة. كما تسعى إلى توضيح دور بريطانيا كوسيط رئيسي في تهدئة هذه النزاعات، بالإضافة إلى تقييم استراتيجيات الملك عبد العزيز في حل هذه التوترات باستخدام الدبلوماسية والمفاوضات بدلاً من القوة. تم استخدام المنهج التاريخي لتحليل الوثائق والمصادر المتعلقة بالأحداث، بالإضافة إلى المنهج التحليلي لدراسة المراسلات الرسمية والمعاهدات. كما تم تطبيق المنهج الوصفي لتوضيح تفاصيل النزاعات والغزوات، واستخدام المنهج المقارن لتقييم النزاعات في السياق الإقليمي والعالمي. توصلت الدراسة إلى أن الملك عبد العزيز نجح في تبني نهج دبلوماسي لحل النزاعات الحدودية، كما أظهرت الدراسة أن الدور البريطاني كان مؤثرًا لكنه لم يحل جميع التوترات. وأوضحت أن استمرار الغارات القبلية كان نتيجة لصعوبة فرض السيطرة الحكومية على القبائل. توصي الدراسة بتعزيز الحلول الدبلوماسية في إدارة النزاعات الحدودية، وتفعيل الاتفاقيات بشكل أفضل لضمان الالتزام، مع التركيز على تنمية المجتمعات الحدودية لتعزيز الاستقرار، وأهمية دراسة التاريخ كوسيلة لفهم النزاعات الحالية.

الكلمات الافتتاحية: النزاعات الحدودية - شرق الأردن -الغزوات القبلية – بريطانيا- الملك عبدالعزيز – المنهوبات

King Abdulaziz's efforts to resolve the issue of plundered goods after the 1925 agreement

A.HAILAH SHUQAYR ALOTAIBI

Abstract:

The purpose of this study is to look into the border disagreements between Najd, Hejaz, and Transjordan in the early 1900s, with a focus on the problem of stolen goods and the frequent raids by tribes. It also wants to make it clear what Britain's role is as a key facilitator in settling these conflicts and how King Abdulaziz plans to use diplomacy and talks instead of force to solve these problems. The historical method was used to look at important papers and sources, and the analysis method was used to look at government letters and deals. The detailed method was used to give more information about the raids and conflicts, and the comparison method was used to look at the disagreements in a global and regional context.The study found that King Abdulaziz was able to solve border disputes through peaceful means. It also showed

that Britain's part, while important, did not completely ease hostilities. It was said that the groups' raids kept happening because the government had a hard time controlling them. The study suggests using more polite approaches to handle border disputes, making deals more difficult to break, focusing on building up border communities to make things more stable, and stressing how important it is to learn about past conflicts in order to understand present ones.

Keywords: Border disputes - East Jordan - Tribal invasions - Britain - King Abdulaziz – Loot

المقدمة:

بدأت بريطانيا بالتدخل في القضية بناءً على دعوة الملك عبد العزيز، الذي قدم ثلاثة مقترحات لحل مشكلة الغزوات المتبادلة بين القبائل. كان من بين هذه المقترحات أن تتولى بريطانيا دور الوسيط في مسألة الغزوات السابقة ورد المنهوبات، وهو ما وافقت عليه بريطانيا وأرسلت بعثة برئاسة السير ماكدونيل في عام 1930م. التقت البعثة بالملك عبد العزيز في جدة حيث تم الاتفاق على تعيين ممثلين للقبائل المتنازعة، وتحديد مكان للتحقيق في الغزوات.ورغم الانتقادات التي وجهت إلى حكومة نجد والحجاز من قبل بعض الأطراف في شرق الأردن، التي اتهمتها بفتح الباب أمام التدخل الأجنبي، دافعت حكومة نجد عن موقفها موضحة أن الغزوات المتكررة من قبل قبائل شرق الأردن وعدم قدرة حكومتها على ضبط تلك القبائل، دفعها إلى اللجوء إلى بريطانيا كوسيط.

بدأ ماكدونيل عمله بالتفاوض مع الأمير عبد الله بن الحسين، ممثل حكومة شرق الأردن، وتم الاتفاق على ضرورة حضور المتظلمين من القبائل مع شهودهم، وكذلك تم تعيين ممثلين عن القبائل للتفاوض. بعد ذلك، بدأت البعثة البريطانية في استقبال الشكاوى والنظر فيها. ورغم البداية الإيجابية للمفاوضات، ظهرت خلافات كبيرة بين الوفدين الأردني والنجدي بسبب اعتراضات وفد نجد على أسلوب التحقيق والضغط على ممثلي القبائل لتقديم الأدلة، مما أدى إلى توقف الجلسات مؤقتًا.

استؤنفت المفاوضات بعد توقفها لفترة قصيرة، حيث أرسل الملك عبد العزيز برقية إلى ممثله الشيخ عبد العزيز بن زيد للتعاون مع ماكدونيل والبدء في المباحثات مجددًا. بدأت الجلسات المشتركة بين الوفدين في عمان، ولكنها سرعان ما اصطدمت بمشكلات جديدة، منها توتر العلاقة بين ابن زيد وممثلي شرق الأردن، وكذلك النقص في المعلومات المقدمة بشأن الغزوات.

رغم ذلك، تم تحقيق بعض التقدم خلال هذه الجولة من المفاوضات، حيث تم الاتفاق على تعيين شيوخ ووجهاء من القبائل للتفاوض، وتم تحديد معايير جديدة لقبول الشهادات من ممثلي القبائل. غير أن المحادثات انتهت دون تحقيق تقدم كبير، وأصبحت بريطانيا تميل إلى تسوية النزاع من خلال تجاهل الغزوات السابقة بناءً على نقص المعلومات، وهو ما تم بالفعل في النهاية.

تعد العلاقات الحدودية بين منطقة نجد والحجاز وإمارة شرق الأردن خلال فترة العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين جزءًا مهمًا من تاريخ شبه الجزيرة العربية. شهدت تلك الفترة العديد من

التوترات بين القبائل الحدودية، والتي انعكست على العلاقات بين حكومتي نجد والحجاز من جهة وحكومة شرق الأردن من جهة أخرى. كانت تلك التوترات ناتجة عن الغارات القبلية المتبادلة والتي أثرت على استقرار المنطقة وأدت إلى تدخل أطراف خارجية، أبرزها بريطانيا.

لعبت بريطانيا، التي كانت القوة الاستعمارية المسيطرة في المنطقة آنذاك، دور الوسيط والمفاوض بين الطرفين، وسعت إلى تهدئة الصراعات وحل القضايا المتعلقة بالغارات ورد المسلوبات. وقد أرسلت عدة بعثات دبلوماسية كان أبرزها بعثة السير م. س. ماكدونيل، التي سعت إلى التوصل لحلول توافقية بشأن النزاعات الحدودية[1].

تستعرض هذه الدراسة في مباحثها الثلاثة دور بريطانيا في النزاع الحدودي، بدءًا من جهود التحكيم التي قادتها بعثة ماكدونيل، مرورًا بالصعوبات التي واجهتها هذه الجهود، وصولًا إلى الاجتماعات التي عُقدت بين الطرفين لحل القضية تحت إشراف بريطانيا. كما تناقش الدراسة العوامل التي أثرت في فشل بعض المحاولات والنجاحات المحدودة التي تحققت، إلى أن تم توقيع معاهدة الصداقة وحسن الجوار التي وضعت حدًا للنزاع بين الجانبين[2]

مشكلة الدراسة:

تتمثل في فهم وتحليل النزاعات الحدودية بين نجد والحجاز وشرق الأردن خلال العقود الأولى من القرن العشرين، خصوصًا في ظل التوترات القبلية والغزوات المتبادلة التي كانت تشكل عائقًا أمام استقرار المنطقة. هذه التوترات تركزت بشكل رئيسي حول قضية المنهوبات والغزوات القبلية، مما استدعى تدخل قوى خارجية، مثل بريطانيا، للتوسط وحل الخلافات. على الرغم من توقيع اتفاقية حدة عام 1925، استمرت القبائل، وخاصة قبائل شرق الأردن، في رفض الالتزام ببنود الاتفاقية.

الدراسة تسعى إلى فهم أسباب استمرار هذه النزاعات رغم الوساطات والاتفاقيات، وتحليل الجهود التي بذلها الملك عبد العزيز لحل هذه المشكلات عبر الطرق السلمية، وكيف كان الدور البريطاني مؤثرًا في حل هذه الخلافات.

أهمية الدراسة:

أهمية هذه الدراسة تكمن في عدة جوانب تاريخية وسياسية:

- تسلط الدراسة الضوء على النزاعات القبلية التي كانت منتشرة في الجزيرة العربية خلال أوائل القرن العشرين، وكيف أثرت هذه الغارات المتبادلة على استقرار المنطقة والعلاقات بين الدول الناشئة مثل نجد والحجاز وشرق الأردن.
- توضح الدراسة الدور الذي لعبته بريطانيا، باعتبارها قوة استعمارية رئيسية، في تهدئة النزاعات الحدودية القبلية، وكيف استخدمت نفوذها لحل الخلافات وإحلال السلام بين القبائل والحكومات.

أهداف الدراسة:

- دراسة استراتيجيات الملك عبد العزيز في معالجة النزاعات القبلية والحدودية، والتركيز على طرقه الدبلوماسية والسلمية في مواجهة التوترات الإقليمية.

- فهم التحول من المجتمع القبلي التقليدي إلى الدولة الحديثة، ودور المفاوضات والمعاهدات في هذا التحول، وتأثيره على العلاقات بين القبائل والحكومات.
- تحليل كيفية تأثير النزاعات القبلية والغزوات على المجتمعات الحدودية، اقتصادياً واجتماعياً، وكيف ساهمت المفاوضات والحلول السلمية في تحسين الأوضاع.
- توثيق الاجتماعات، المفاوضات، والاتفاقيات التي تمت لحل هذه النزاعات، مثل اتفاقية حدة، وتسليط الضوء على الشخصيات الرئيسية المشاركة في هذه العمليات.

منهجية الدراسة:

اتّبعت الدراسة المنهج التاريخي القائم على الوصف والتحليل من استقاء للمعلومات من مصادرها وجمعها وتحليلها بأسلوب علمي موضوعي.

التعريفات:

الملك عبد العزيز:

ولد الملك عبد العزيز بن سعود عام 1376ه / 1876م في مدينة الرياض، في منطقة نجد في وسط الجزيرة العربية. وفي السابعة من عمره بدأ تعلم القرآن الكريم، وفي العاشرة تلقى تحصيله في الفقه والتوحيد، وقد حرص والده على تعليمه ركوب الخيل والفروسية في وقت مبكر، وكان الملك عبدالعزيز يتمتع بذكاء شديد على صغر سنه، وجاءت الأحداث الصعبة التي عانت منها أسرته وهو في مقتبل العمر لتفتق ذهنه في الجانب السياسي والعسكري ومن ذلك الخلافات بين أعمامه على السلطة[3].

كان من أهم مميزات شخصية الأمير عبد العزيز التي ورثها عن أجداده محافظته على عادات وتقاليد وأعراف أسرته العريقة، لاسيما الدينية، وأما مميزات شخصيته المكتسبة فقد جاءت نتيجة تعليمه البسيط، ورحلاته التي قام بها مع أسرته وهو يافعا نتيجة للأحداث التي عصفت بهذه الأسرة، حيث ظلت أثارها ملازمة له طوال حياته، وكان لها الأثر البالغ في تكوين تلك الشخصية القيادية، المغامرة والجريئة، التي مكنت صاحبها في نهاية المطاف من استعادة مكتسبات وأمجاد أسرته. كما أن إتاحة الفرصة لهذا الشاب اليافع للمشاركة في الأحداث السياسية كان له أثرا في تركيبته الشخصية الفريدة، حيث كان يحضر بعض المفاوضات السياسية بين أعمامه وآل الرشيد منها مفاوضات عام 1308ه/ 1890م أثناء حصار آل الرشيد للرياض، كما أنه استفاد كثيرا من المعارك التي كانت تدور بين أسرته ومناصريهم ضد آل الرشيد، حيث ادرك أسباب الهزيمة والنصر[4]. كما أن تنقلات أسرته بين القبائل بحثا عن مأوى بعد انتصار آل الرشيد جعله اكثر تمرسا في فهم طباع تلك القبائل، التي كانت تمثل حجر الزاوية – اذا صح التعبير – في تحقيق الانتصارات، وإمكانية الاعتماد عليها في إنجاح التكوينات السياسية الناشئة، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد حظي بالمشاركة الدبلوماسية على مستوى إقليمي، حيث كان يشارك في المفاوضات بين والده وبعض الساسة العثمانيين آنذاك، والحقيقة التي لا غبار عليها أن انتقاله مع أسرته إلى الكويت واستقرارهم بها كان من أهم الفترات التي أسهمت في صقل شخصية الأمير عبد العزيز، إذ شهدت تلك الفترة أحداثا جسيمة على المستوى المحلي والإقليمي بل والعالمي كان لها تأثيرا بارزا في تنمية مهاراته السياسية والعسكرية آنذاك[5].

بدأ الأمير عبد العزيز تحركاته العسكرية مع والده منذ عام 1318ه/ 1901م بدعم من أمير الكويت، حيث تحركوا معا لاسترداد الرياض من آل الرشيد، ومع انهم فشلوا فإن ذلك لم يثن عزيمة الأمير عبد العزيز عن تحقيق الهدف المنشود، حيث اقنع والده بالسماح له بمواصلة مسيرة القتال، وقد تمكن من استعاد الرياض عام 1319ه/ 1902م[6]. وذلك مما جعل القبائل من مختلف مناطق نجد تقبل عليه حين دعاها لمؤازرته، ثم توجه إلى المقاطعات الجنوبية من نجد (الخرج، حوطة، بني تميم، الحريق، الأفلاج، وادي الدواسر) فاستردها من آل رشيد سنة 1321هـ / 1903م ثم استرد القصيم عام 1324ه/ 1905م، وبعد صراع مرير مع آل الرشيد تمكن من السيطرة على كل نجد، وكذلك الأحساء من أيدي العثمانيين عام 1332ه/ 1913[7] ومما سهل عليه تحقيق كل تلك الإنجازات وغيرها؛ حنكته السياسية، ومهارته في كسب ود القوى الدولية، وبالأخص بريطانيا من اجل دعمه سياسيا وعسكريا[8].

المنهوبات:

تشير إلى الممتلكات أو الأشياء التي تم أخذها أو سرقتها خلال الغزوات أو الهجمات القبلية. في سياق النزاعات بين نجد والحجاز وشرق الأردن، كانت المنهوبات تشمل المواشي، الأموال، والموارد التي تُنهب من قبيلة أو مجموعة على يد قبيلة أخرى أثناء الغارات. هذه الغزوات كانت تقليدية بين القبائل في المنطقة، وتعتبر جزءًا من العادات القبلية في ذلك الوقت. مشكلة المنهوبات كانت واحدة من القضايا الرئيسة التي حاول الملك عبد العزيز حلها من خلال المفاوضات والاتفاقيات، مثل اتفاقية حدة، لتجنب الفوضى وتعزيز الاستقرار في المنطقة.

المبحث الأول: اهتمام الملك عبد العزيز واختيار ممثليه.

تعد إتفاقية حدة الموقعة في 15 شهر ربيع الثاني 1344ه/ 2 نوفمبر 1925م بين الملك عبد العزيز وحكومة بريطانيا - مندوبة إمارة شرق الأردن آنذاك – [9]خطوة جادة في طريق حل مشاكل الحدود بين حكومة شرق الأردن وحكومة نجد والحجاز، ومنها مشكلة المنهوبات [10] وعلى هذا الأساس فقد اهتم الملك عبد العزيز بتنفيذ بنود تلك الإتفاقية وبذل جهودا كبيرة للحفاظ عليها وضمان نجاحها[11]

من جانب آخر؛ أكدت صحيفة أم القرى أن بداية فساد وتغير خطة قبائل شرق الأردن كان منذ توقيع إتفاقية حدة[12]وهي حققة لا ريب فيها، ويتضح ذلك من خلال الغارات التي شنتها تلك القبائل في فترة توقيع تلك المعاهدة، ويبدو أن السبب في ذلك عدم موافقة تلك القبائل على بعض مواد تلك الإتفاقية؛ أو بالأحرى على الإتفاقية ؛ لأنها – إذا جاز التعبير - البداية الفعلية لسيطرة القوى السياسية على القبيلة والقبلية في المنطقة، وهذا ما لم تكن تقبل به قبائل شرق الأردن، خصوصا قبيلة الحويطات؛ لأن تلك القبائل رأت في ذلك تكبيلا لحرياتها التي إعتادت عليها، لاسما أنها قد تعودت على الخروج عن سيطرة الحكومات قبل هذه الفترة، ولذلك فقد لجأت إلى الغزو والنهب للتملص من كل ما يمكن أن يحد من نفوذها وسيطرتها في المنطقة، وبالأخص من القوى السياسية المحلية الناشئة[13] ولذلك فلا عجب أن تتعمد تلك القبائل شن الغارات عند حدوث تقارب سياسي بين حكومة شرق الأردن وحكومة نجد والحجاز، والإستمرار على هذا النمط[14] منذ توقيع إتفاقية حدة حتى تم توقيع معاهدة الصداقة وحسن الجوار بينهما عام 1350ه/1933م[15]. وقد استغلت تلك القبائل الآثار التي كانت تنتج عن تلك الغارات والنهب ومنها: إثارة

الفوضى في المنطقة، وتأجيج التوترات بين حكومة شرق الأردن وحكومة نجد والحجاز، وإجهاد الحكومات حتى لا تتمكن من السيطرة عليها، مستغلة سيطرتها على المناطق الحدودية، وعدم قدرة الحكومة الشرق أردنية من السيطرة عليها تماما، وكذلك قدرتها على الغزو وتمرسها في ذلك[16].

أدرك الملك عبد العزيز بثاقب بصيرته مخططات قبائل شرق الأردن وأنها تسعى لإثارة القبائل التابعة له، بهدف إثارة الفوضى «إرضاء لشهوات بعض من في شرق الأردن، وشفاء لغلتهم» [17] ولذلك فقد بدأ يولي قضية المنهوبات إهتمامه؛ محاولا حلها دون الرجوع إلى القوة، وإنما عن طريق المفاوضات [18] وقد اتبع في سبيل تحقيق ذلك عدة طرق، وكان له أهداف سامية وراء ذلك، ومن تلك الطرق التي اتبعها:

– منع قبائله عن شن غارات مضادة على قبائل شرق الأردن. وفي نفس الوقت كان يطالب برد المنهوبات، من حكومة شرق الأردن، وكل ذلك وقبائل شرق الأردن لم تتوقف عن شن الغارات ومواصلة النهب [19]

– ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل قام في نفس الوقت بأهم خطوة في هذا الجانب، والتي فعلا تؤكد حنكته السياسية، وبعد نظره، واستنارة فكره، وتنكره للعادات القبلية السلبية؛ حيث قام بإرسال رسالة إلى المندوب السامي البريطاني على فلسطين وشرق الأردن يخبره بما جرى من قبائل شرق الأردن، ويطالبه برد المنهوبات التي نهبت من رعاياه[20] وتعد هذه الخطوة من الخطوات المهمة التي اتخذها الملك عبد العزيز في سبيل حل مشكلة المنهوبات، والتي تظهر مدى اهتمامه بتلك المشكلة، إذ أن الملك أولا أراد أن يوضح لبريطانيا وحكومة شرق الأردن خطورة الغارات والنهب والسلب على المجتمع القبلي، وعلى الحكومات المحلية، وضرورة السيطرة عليها، وكبح جماحها، إذ لا يمكن أن تشهد المنطقة أي استقرار مهما بذلت من جهود ما دامت القبائل خارجة عن سيطرة الحكومات، وفي نفس الوقت بين لحكومة شرق الأردن وبريطانيا كيف يمكن تدارك هذه المشكلة بأسرع وقت، وذلك بأن يتم رد المنهوبات. ويبدو أن حكومة شرق الأردن قد أدركت أهمية كل ذلك، فطالبت القبائل التابعة لها برد المنهوبات إلا أنها رفضت، فأصدرت قانون استرداد المنهوبات عام 1344ه/ 1926م، والذي منح الإداريين الحق في توقيف كل ممتنع عن رد المنهوبات [21]. والحقيقة أن كل تلك المساعي التي بذلها الملك عبد العزيز في هذا المضمار قد أثمرت حيث قلت الغارات بنسبة كبيرة بعد تلك الإجراءات [22] وهذا كله يثبت مدى اهتمام الملك عبد العزيز بقضية المنهوبات.

إن الجهود التي بذلها الملك عبد العزيز لم تكن لتتلاءم مع توجهات قبائل شرق الأردن، ولم تكن لتعجبها، وحتى إجراءات حكومة شرق الأردن لأنها لم تكن حازمة، ولذلك فقد استمرت تلك القبائل في شن الغارات والنهب والسلب والقتل، مما حدا ببعض العشائر النجدية التي فقدت صبرها برد الغارات والنهب والسلب، ونتيجة لذلك فقد دعت بريطانيا إلى إيقاف الغارات، ومنع النهب والمنهوبات، وحرصا من الملك عبد العزيز لحل المشكلة فقد تجاوب مع بريطانيا، واتفقا على تفعيل ما جاء في معاهدة حدة فيما يخص المنهوبات والمتمثل في إقامة محكمة تتولى النظر في كل ما بتعلق بالمنهوبات بين القبائل وإعادتها بعد تحديد المعتدي [23]وأن تعقد المحكمة في معان[24].

لم يتوان الملك عبد العزيز عن الاستعداد للمشاركة في اجتماع معان، ويتضح ذلك من خلال اختياره لمن سيمثله في الاجتماع دون تأخير، وكذلك حرصه على انتقاء ممثليه من الأكفاء، ومن لهم خبرة في إنجاح

مثل تلك الإجتماعات، وتجنب عرقلتها؛ لأسباب غير مقبولة. وقد كلف في اجتماع معان رجالا كان يثق بهم وبقدراتهم كثيرا؛ وعلى رأسهم الشيخ عبد العزيز بن زيد[25] الذي مثله في الكثير من الإجتماعات السياسية المهمة بعد ذلك. وقد برز الشيخ عبد العزيز بن زيد من خلال مواقفه السياسية الناجحة. وقد أفاض الأستاذ الدكتور مخلد الحريص في الحديث عن الشيخ عبد العزيز بن زيد، وعن أهم أعماله قبل أن يلتحق بالملك عبد العزيز، وكذلك عن أهم مواقفه مع الملك عبد العزيز قبل أن ينتقل للعمل معه، وهي المواقف التي عرفه الملك من خلالها[26] وقد كانت أولى المهام التي كلفه بها الملك عبد العزيز هي رئاسة الوفد المكون من الشيخ شقير بن راضي، والشيخ محمد بن عبوش [27] الذي تم تفويضهم لحضور المفاوضات مع شرق الأردن في معان لمناقشة مسألة المنهوبات، وقد سافروا إلى معان بعد أن أذن لهم الملك عبد العزيز بذلك [28]

المبحث الثاني: إنشاء محاكم القضية:

أ: اجتماع معان وإنشاء محكمة المنهوبات 1345ه/ 1926م:

كان الهدف من اجتماع معان حسب ما جاء في صحيفة أم القرى استرجاع منهوبات قبائل نجد المنهوبة من قبل قبائل شرق الأردن[29] وأما ما جاء عن ذلك في الوثائق الهاشمية فهو « رؤية مدعيات حكومة نجد بنتائج الغزو والتعديات الواقعة من قبل عشائر المنطقة على العشائر التابعة للحكومة المشار إليها وفقا للمادة السادسة من إتفاقية حدة [30] تلك المادة التي نصت على أن « تؤلف محكمة خاصة بالإتفاق بين حكومتي نجد وشرقي الأردن تلتئم من حين لآخر للنظر في تفاصيل أي تعدي من وراء الحدود، ولإحصاء الأضرار والخسائر، وتعيين المسؤولية، ويكون تأليف هذه المحكمة من عدد متساو بين ممثلي حكومتين نجد وشرقي الأردن، وتعهد رئاستها إلى شخص آخر من غير الممثلين المذكورين تتفق على اختياره الحكومتان، وتكون قرارات هذه المحكمة قطعية نافذة. وبعد تعيين المسئولية وتحقيق الأضرار والخسائر الناشئة عن الغزو وإصدار المحكمة قراراها بذلك تقوم الحكومة التابع لها المحكوم عليه بتنفيذ القرار المذكور وفقا لعادات العشائر ومعاقبة المحكوم عليه»[31]. وقد أقرها مجلس النظار الشرق أردني بتاريخ 12 شعبان 1344ه / 6 مارس 1926م، وكانت هذه المحكمة تحت رئاسة وعضوية كل من رشيد باشا المدفعي[32] وعبد القادر بك الجندي[33] ومدير العشائر مرزوق بك التخيمي [34] باسم حكومة شرق الأردن والشيخ عبد العزيز بن زيد ورفيقه الشيخ شقير بن راضي، والشيخ محمد بن عبوش، ممثلين للحكومة النجدية والمستر رادنغ بصفة حاكم منتخب من الطرفين وكذلك سمير بك الرفاعي [35]سكرتيرا للجنة» [36]

لم تتأخر المحكمة عن الإنعقاد فمبجرد وصول الوفود إلى معان وتحديد كتاب المحكمة والمعاونين عقدت المحكمة أول جلساتها في 2 المحرم 345 1ه/ 22 يوليو 926 1م. وكان وفد شرق الأردن قد حصل على التكليف من الحكومة بتمثيلها في هذه المحكمة بعد أن وصل وفد نجد إلى معان، وكان ذلك بصورة مستعجلة[37] بينما وفد نجد لم يكن قد حصل على التكليف من الملك عبد العزيز بتمثيله في المحكمة، ولذلك فقد اعتذر الوفد النجدي في بداية الجلسة الأولى، وطلبوا تأجيل المجلس حتى تصل إليهم التعليمات من الملك عبد العزيز، فتقرر تأجيل العمل لحين مراجعتهم [38].ويبدو أن الملك عبد العزيز أخر ذلك حتى يتم التأكيد من تعيين رئيسا للمحكمة الذي لا يتم إلا بإتفاق الحكومتين. ومما لاشك فيه أن الوفد كان يلاحظ أن وفد شرق الأردن لم يكن جادا فيما عقد الإجتماع لأجله، وأنه إنما كان يبحث عن مخرج مما هو فيه، لأنه

يعلم أن كل الحق بالنسبة للمنهوبات يعود إلى حكومة نجد والحجاز، ويتضح ذلك جليا من رسالة رئيس النظار الأردني إلى حاكم معان التي جاء فيها « أرسل في طيه (أي في طي الرسالة) بما خطر لي من النقاط التي يجب أن تدور حولها المذاكرات مع الوفد النجدي، لتحيطوا بها علما، وتضيفوا إليها ما ربما يكون من الضروري، المطالبة به من الأمور المعروفة لديكم» [39] ومما يؤكد أن طلبهم التأجيل كان شرعيا، ولم يكن فقط بسبب أن الملك لم يمنحهم الصلاحيات لإنجاز ما تم الإتفاق عليه، قبول ردنغ (Redeng) رئيس المحكمة لطلب الوفد، وعدم الإعتراض على هذا الطلب. وهذا يسوقنا إلى القول: أنه استجد ما لم يكن في حسبانهم، وهو خارج صلاحيتهم الممنوحة إليهم من لدن الملك عبد العزيز، ولذلك فقد طلبوا التأجيل.

على أية حال، طلب عبد العزيز بن زيد من حاكم معان « إيصال مخابرة برقية للملك عبد العزيز بسبب عدم قبول البرقيات من معان باسم (مدينة) جده بناء على أمر مديرية البرق والبريد العامة، ولكون الإنجليز هم الذين يتولون مسألة ترتيب المفاوضات بحكم نفوذهم في فلسطين وشرق الأردن، وجديتهم في إتمام الأمر حسب قواعد صحيحة، فإنهم لم يعترضوا على طلب التأجيل – كما أشرنا آنفا - كما أن رئيس المعتمدين الإنجليز في المنطقة تولى إرسال رسالة بن زيد إلى الملك عبد العزيز وذلك بعد أن وصلت إليه عن طريق رئيس النظارة في حكومة شرق الأردن، والذي بدوره وصلت إليه عن طريق حاكم معان، تلك الرسالة التي تضمنت التوضيح للملك عبد العزيز أن الشيخ عبد العزيز بن زيد والوفد المرافق له قد طلبوا تأجيل الإجتماع حتى تصلهم تعليماته، وأنهم ينتظرون وصول تلك التعليمات منه [40]

جاء رد الملك عبد العزيز بتاريخ 8 صفر 1345ه / 18 أغسطس 1926م، على الشيخ عبد العزيز بن زيد كالتالي» لا بأس أن تدخل في المفاوضات في المحكمة، قدم إليها الكشوف المفصلة، والمستندات عن جميع النقائص من أولها ولا حرفا، وليكن ما تقدمه مستندا على الحقائق، مالم تترك شيء منها ادخل في المذاكرة، وتفاهم معهم، وليكن عددكم مساوي بعدد مندوبي شرقي الأردن، وأخبرونا نتائج مذاكرتكم مفصلا، وكونوا متيقظين» [41].

لقد وضح رد الملك عبد العزيز سببا في عدم تكليف وفده وإعطاءهم الصلاحيات التامة للإشتراك في المحكمة، وهو أن يتأكدوا أولا من جدية حكومة شرق الأردن بشأن المنهوبات، وأنهم على استعداد للإعتراف بها جميعا دون أي مراوغة، وكذلك على استعداد لردها، فإذا ما تأكدوا من ذلك فلا مانع من مشاركتهم في المحكمة. وقد أصر الملك عبد العزيز على ابن زيد عدم التنازل عن أي شيء من المنهوبات، فإن أخذوا بها جميعا فيمكنه مواصلة الإجتماع والمناقشة. ومن جانب آخر فقد أرسل رئيس النظار برقية إلى الوفد الممثل للحكومة الشرق أردنية بضرورة الإعتناء بأمر المذاكرة مع وفد نجد، ومراقبة الحالة بعين يقظة ساهرة وضرورة، تطبيق ما جاء في معاهدة حدة[42] .

على أية حال، بدأت المحكمة بممارسة عملها حيث جرى التحقيق مع بعض المتهمين من عشائر شرق الأردن بنهب عشائر نجد[43] كما تم تبادل كشوف المنهوبات من الطرفين، وعقدت عدة جلسات، ومع كل ذلك فقد فشلت المحكمة، ولم تؤد إلى نتائج وحلول لهذه المسألة [44] .

الجدير بالذكر أن الوثائق الهاشمية لم تحدد السبب الحقيقي وراء فشل المحكمة، وإنما تركت الأمر مبهما، حيث ردت السبب إلى اختلاف الطرفان حول مادة من المواد الموضوعة في موقع البحث؛ ونتيجة لذلك

قرر ردنغ فض المحكمة. أما وكيل حاكم معان فقد اجتهد وكلف نفسه عناء تحديد السبب حول عدم نجاح المحكمة فقال في رسالته إلى رئيس النظار « إن الوفد النجدي مؤلفا من ثلاثة أشخاص أحدهم المدعو الشيخ عبد العزيز بن زيد يقرأ ويكتب بقدر الإمكان، أما الأثنان الآخرين فهما أميان ولا يدركان شيء من الأمور الحكومية وجاهلان أصول المحاكمات والمناظرات وبهذه الأسباب الجوهرية كانت إجتماعات المحكمة الخاصة عقيمة، حيث لم نتمكن من التفاهم والموافقة مع هؤلاء الأعضاء الجهلة على مادة من المواد الموضوعة في موقع البحث والتدقيق؛ لذلك فإن رئيس هذه المحكمة المستر ردنغ اضطر على فضها لأجل غير معلوم، وعاد مع العضو عبد القادر بك الجندي ورئيس ديوان الرئاسة سمير بك الرفاعي بتاريخ 10 الجاري لعمان» [45].

إن المتأمل في تلك الأسباب التي حاول وفد حكومة شرق الأردن اعتمادها كأسباب لفشل المحكمة، خصوصا ما ذكره وكيل حاكم معان هي في حقيقة الأمر واهية، وغير مقبولة، ولا تمت إلى الحقيقة بصلة. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن هناك أسبابا حقيقة سعت حكومة شرق الأردن إلى إخفائها، ويمكن التعرف عليها من خلال تتبع أحداث الإجتماع وإنشاء المحكمة وكذلك تقديم كشوفات المنهوبات.

فبعد أن وصلت موافقة الملك عبد العزيز على إنشاء المحكمة، واشتراك وفده فيها، أرسل رئيس النظار في حكومة شرق الأردن برقية مستعجلة إلى كل من المسؤولين الإداريين في عمان العاصمة والكرك وإلى قائد الجيش العربي في معان، وإلى وكيل حاكم معان، ومدير العشائر بقرار المجلس التنفيذي الذي انعقد في نفس اليوم الذي وصلت فيه موافقة الملك عبد العزيز، وقد تضمن هذا القرار تأليف لجنة من المذكورة أسمائهم آنفا لتقدير المنهوبات التي يطلبها عشائر شرق الأردن من عشائر نجد، وأن يتم تنظيم منهوبات كل مقاطعة على حدة وتلك المقاطعات هي (عمان، والكرك، ومعان) في كشفين الأول خاص بجميع المنهوبات قبل معاهدة حدة، والثاني بجميع المنهوبات بعد المعاهدة، بحيث يتم إرسالها إلى معان، وهناك يتم ترتيبها من قبل لجنة معان مع كشف منهوبات معان وتنسيقها ودمجها وتنظيمها جميعا في كشف واحد؛ لتقدم للمحكمة هناك[46].وقد وجدت هذه الإرسالية تجاوبا لا بأس به من معظمهم حسب الطريقة المطلوبة[47] إلا أن البعض تأخر في ذلك مما أدى إلى تأخير تسليم الكشوفات[48] الملفت للانتباه ما يظهر من المراسلة بين حكومة شرق الأردن ووفدها في معان، والتي يتضح من خلالها أن حكومة شرق الأردن لم تكن قد أعدت كشوفات حقيقية عن منهوباتها قبل أن تصل موافقة الملك عبد العزيز على اشتراك وفده في المحكمة، وهذا يدعو إلى الشك والريبة، لاسيما أن كشوفات المنهوبات لم تكن تسلم من الدس[49] كما أن إدراج منهوبات العشائر قبل المعاهدة يعد أحد النقاط التي تؤكد عدم الجدية في إنهاء القضية، وقد يكون سببا في إفشال المحكمة[50]

كما أن أحد أعضاء وفد شرق الأردن وهو أركان حرب الجيش المدعو عبد القادر بك الجندي قد تأخر عن الحضور حسب برقية المستر ردنغ[51] وكذلك المطلوبين للمحاكمة من قبائل شرق الأردن حتى أن الشيخ عبد العزيز بن زيد أرسل رسالة إلى رئيس النظار في حكومة شرق الأردن يطلب منه إبلاغ الملك عبد العزيز بما يجري في معان من انتظار لحضور المتهمين من العربان ومحاكمتهم، وأن انتظارهم قد يكون بدون فائدة، وأنه يطلب تعليماته حول ذلك[52] وقد تأخر رد الملك عبد العزيز - حسب برقية رئيس النظار إلى ابن زيد

- والذي طلب منه الإنتظار في معان حتى يصل رد الملك عبد العزيز [53] . كما أن حمد بن جازي أحد المطلوبين للمحاكمة حاول إثارة الشغب والقلاقل بهدف إفشال مساعي محكمة المنهوبات[54] ومع أنه تم محاكمته وتوقيفه إلا أنها بصورة مؤقته [55] ومن خلال ما سبق يتضح أن هناك مشاكل كثيرة كانت تواجه حكومة شرق الأردن فيما يخص المنهوبات، وأنها سعت إلى إفشالها بشكل متعمد، وإرجاع اللوم على وفد حكومة نجد والحجاز.

ب: محكمة أريحا 1345 هـ/ 1927م:

تقرر انعقاد محكمة بين حكومة شرق الأردن وحكومة نجد والحجاز في أريحا، بعد حديث بين المستر ردنغ ورئيس ديوان حكومة شرق الأردن حول قضية المنهوبات، وضرورة الوصول إلى حل لها، وقد حدد موعد انعقادها ابتداءً من 30 رجب 1345 ه/ 3 فبراير 1927 م في أريحا بالقرب من القدس في فلسطين [56] بعد التواصل مع حكومة نجد والحجاز حول هذه المحكمة والهدف من انعقادها[57] وقد حددت حكومة شرق الأردن ممثليها في تلك المحكمة المزمع عقدها وهم ورفيفان باشا المجالي[58] والسيد أديب الكايد[59] عضو محكمة الإستئناف [60]ظلت حكومة شرق الأردن بعد أن انفضت محكمة معان وحتى انعقاد محكمة أريحا تراجع كشوفات المنهوبات الخاصة بعشائرها التابعة لها وكذلك كشوفات المنهوبات الخاصة بمنهوبات نجد التي قدمت لمحكمة معان[61] وقد يكون الهدف من وراء ذلك التأكد من بعض تلك الغارات والمنهوبات ووقت حدوثها [62]وكذلك استعدادا لتقديم تلك الكشوفات إلى محكمة أريحا بعد مراجعتها ومقارنتها مع كشوفات نجد، ولا يستبعد أن حكومة شرق الأردن ممثلة برئيس النظار آنذاك وحكام معان والكرك وغيرهم اجتهدوا في محاولة منهم لإيجاد ثغرة في كشوفات نجد عن المنهوبات، أو إيجاد نقطة يمكنهم من خلالها إقناع المحكمة بأن لهم حق في المنهوبات، لأنهم يعلمون علم اليقين أن الحق كله بعود لقبائل نجد والحجاز، وأنهم بأمس الحاجة للخروج بماء الوجه من هذه المحكمة، سواء بالمماطلة أو بالتلفيق والمزايدة في الكشوفات الخاصة بهم[63]

أشارت الوثائق الهاشمية أن الهدف من هذه المحكمة هو النظر في الغارات التي حدثت بعد إتفاقية حدة بين العشائر[64] بينما حددت صحيفة أم القرى السبب لانعقاد محكمة أريحا هو أن استمرار قبائل شرق الأردن في شن الغارات والنهب والسلب، كان يقابل من حكومة نجد والحجاز بالمطالبة برد المنهوبات، وحين كان ذلك يتكرر ردت حكومة شرق الأردن أنه يجب الإحتكام للمحكمة المنصوص عليها في معاهدة حدة، فوافقت حكومة نجد والحجاز على ذلك، لعل وعسى أن يتم استرداد المنهوبات وحل قضيتها، وقد أرسلت ممثليها إلى تلك المحكمة التي انعقدت في أريحا[65] والمتتبع لما جاء في صحيفة أم القرى عن التحكيم في قضية المنهوبات يكتشف أن حكومة شرق الأردن لم تكن لها أي يد أو سيطرة على القبائل الحدودبة التابعة لها، فلم تكن قادرة على منعها من شن الغارات، ولم تكن قادرة على رد المنهوبات منها، ولم تكن قادرة حتى على تقديم الإعتذار لحكومة نجد والحجاز إزاء ما تقوم به تلك القبائل من خروقات للإتفاقات بين الحكومتين، بمعنى أنها « لا تبدىء ولا تعيد»[66] ويبدو أن هذا ما دفعها إلى الطلب من حكومة نجد والحجاز أن تحاول استرداد منهوبات قبائلها عن طريق إنشاء المحكمة التي تم الإتفاق عليها في معاهدة حدة.

تشكلت محكمة أريحا في الموعد المحدد، والهدف منها علاج المشكلات الناجمة عن الوضع الجديد

في المنطقة[67] وكان عبدالعزيز بن زيد ممثل الملك عبد العزيز قد غادر الحجاز متجها إلى فلسطين بحرا[68]، وبعد وصوله ومرافقه بدأت المفاوضات بين الطرفين، فعقدت الجلسة الأولى في تاريخها المحدد، وقد اشترط وفد حكومة نجد والحجاز أن تكون بداية النظر في المنهوبات من شهر رمضان 1343 ه/ مارس 1925 م، ريثما تصلهم كشوف ما قبل هذا التاريخ بحسب المتفق عليه بأن تكون بداية النظر في القضايا من دخول الجوف في طاعة الملك عبدالعزيز 1341 هـ/ 1923 م[69] فأرسل وفد شرق الأردن إلى حكومته طالبا رأيهم في ذلك وقد تأجلت المحكمة أياما حتى أعلن وفد شرق الأردن موافقته على ذلك، بعد أن وصل الرد من حكومته بالموافقة[70]

بدأت الجلسات في الموعد المحدد « وقابلت المحكمة كثير من العوائق في سير عملها، فأعضاء الوفود لم يقبلوا الإتهامات من الطرف الآخر، كما أن المحكمة لم تكن موفقةً في عملها، فلم يجر تحديد وسائل عملها، كطريقة إحضار الشهود، إلى غير ذلك، وعليه فشلت المحكمة في الوصول إلى حل في قضية المنهوبات» [71]. ومن الأسباب التي أشارت إليها صحيفة أم القرى في هذا الصدد هو المماطلة والتسويف الذي أظهره وفد شرق الأردن منذ الوهلة الأولى لإنعقاد المحكمة، والأمر الأهم في هذا الجانب هو التزييف والتدليس الذي ظهر في كشوفات المنهوبات الخاصة بحكومة شرق الأردن، وكانوا قد أعدوا تلك الكشوفات لإبرازها أمام المحكمة وذلك لأنهم كانوا على يقين أن وفد نجد والحجاز سيطالبونهم بمنهوبات حقيقية وكثيرة وأنهم ساعتها سيلزمون بأدائها إليهم، ولذلك فقد آثروا التلفيق، حتى أنه كان تلفيقا ظاهرا لا يمكن أن يصدقه عقل، أو يدخل تحت حصر، ومثالا على ذلك أنهم مثلا ذكروا أن البيت الفلاني لفلان البدوي نهب له عشرة لحف وخمسة فرش من الحرير، وربما ذكروا أن حشوها من ريش النعام، وأسرة من حديد للنوم، وألبسة معظمها من الحرير والديباج، وأشياء أخرى قلما توجد في قصور الأمراء، وحين أيقن وفد نجد وحكومتهم أن وفد شرق الأردن يريدون مقابلة الحق بالباطل، صدر الأمر للمندوبين بالعودة فعادوا، وفي نفس الوقت عادت قبائل شرق الأردن لشن الغارات والنهب، حتى ضاق الأمر بقبائل وموظفين وأمراء وحكومة نجد والحجاز، جراء غارات شرق الأردن التي طالت أموال بعض الأفراد والقبائل التي كانت تسير بها بين حائل والجوف، وأن الخوف من نهب الأموال منع القبائل عن الخروج لرعي مواشيهم في تلك المناطق، فقام ابن مساعد أثناء تفقد أحوال القبائل في تلك المناطق وكان ذلك أثناء غياب الملك عبد العزيز في الكويت قام بمناورة بسيطة مع بعض عشائر شرق الأردن التي وجدها في طريقها لتنفيذ بعض غاراتها فلقنها درسا قاسيا، خافت منه قبائل شرق الأردن، وحين علم الملك عبد العزيز بذلك أمر ابن مساعد بالتوقف عن الغارات، والعودة، رجاء حل القضية، وكان ذلك عام 1348ه/ 1930م [72]

الخاتمة:

تظهر المباحث بوضوح كيف لعبت بريطانيا دورًا محوريًا في محاولة حل النزاع الحدودي بين نجد والحجاز من جهة، وشرق الأردن من جهة أخرى، وذلك من خلال جهود التوسط والتحكيم. ورغم الصعوبات والتعقيدات التي واجهتها هذه المحاولات، من تباين مواقف الأطراف المتنازعة إلى ضعف الأدلة المتعلقة بالغارات والنهب، تمكنت بريطانيا من تهدئة الوضع جزئيًا عبر مزيج من الحلول الدبلوماسية والعسكرية.

كان لتدخل بريطانيا أثر إيجابي في تخفيف حدة الصراع وإيجاد بعض القواسم المشتركة بين الحكومتين، إلا أن الخلافات الحدودية لم تحل بشكل جذري حتى توقيع معاهدة الصداقة وحسن الجوار

عام 1933. هذه المعاهدة شكلت نقطة تحول في العلاقات بين نجد والحجاز وشرق الأردن، وأسست لمرحلة جديدة من الاستقرار الحدودي بين الدولتين.

بالنظر إلى هذه الأحداث، يتبين أن إدارة الصراعات الحدودية في تلك الفترة كانت تتطلب قدرًا كبيرًا من الصبر والجهود المتواصلة للتغلب على التوترات القبلية والتدخلات الخارجية. لقد أسهمت بريطانيا في توجيه الأطراف المتنازعة نحو الحوار والتفاوض، مما ساعد في الحد من الغارات المتبادلة وتهدئة الأوضاع، وإن لم يتم الوصول إلى حلول دائمة إلا بعد سنوات من المفاوضات المتواصلة والاتفاقات النهائية.

النتائج:

1. أظهرت الدراسة أن الملك عبد العزيز اتبع نهجاً دبلوماسياً فعالاً لحل النزاعات الحدودية ومشكلة المنهوبات، مفضلاً التفاوض والمفاوضات على الرد العسكري، مما أسهم في تعزيز الاستقرار الإقليمي.
2. كانت بريطانيا قوة وسيطة مؤثرة بين نجد والحجاز وشرق الأردن، حيث ساهم تدخلها في تهدئة النزاعات القبلية والحدودية، رغم وجود بعض التحديات التي حالت دون التوصل لحلول كاملة في بعض الأحيان.
3. رغم توقيع الاتفاقيات مثل اتفاقية حدة، استمرت التوترات القبلية والغارات بسبب رفض بعض القبائل الخضوع للسيطرة السياسية، وهو ما يشير إلى صعوبة دمج القبلية في النظام السياسي الحديث في ذلك الوقت.
4. أثرت النزاعات القبلية على العلاقات بين نجد والحجاز وشرق الأردن بشكل مستمر، لكن المفاوضات المتكررة والجهود الدبلوماسية ساعدت في الحفاظ على حد أدنى من الاستقرار بين الحكومتين.
5. لعبت الشخصيات المحلية، مثل الشيخ عبد العزيز بن زيد، دورًا محوريًا في تمثيل الملك عبد العزيز والتفاوض نيابة عنه، مما يظهر أهمية القيادات القبلية والدبلوماسية المحلية في تحقيق النجاح في تلك المفاوضات.

التوصيات:

1. توصي الدراسة بضرورة تعزيز الحلول الدبلوماسية في إدارة النزاعات الحدودية، مع مراعاة الأعراف والتقاليد القبلية، واستخدام الوساطة الدولية بحكمة لضمان نجاح المفاوضات.
2. يُوصى بتوثيق الاتفاقيات الحدودية بين الأطراف المتنازعة بشكل قانوني واضح، وتفعيل بنودها من خلال آليات تنفيذ فعالة، بما في ذلك محاكم مشتركة ولجان مراقبة محايدة لضمان التزام الأطراف ببنود الاتفاق.
3. توصي الدراسة بتحسين أوضاع المجتمعات الحدودية وتنميتها اقتصاديًا واجتماعيًا للحد من التوترات القبلية التي تؤدي إلى النزاعات، ورفع مستوى المعيشة لتقليل الحاجة إلى الغزوات أو النهب.

4. توصي الدراسة بأهمية تعزيز الحوار والتواصل بين القبائل والحكومات المحلية لضمان تماسك المجتمعات، وتجنب نشوء النزاعات من خلال حلول توافقية تستجيب لمطالب الأطراف المختلفة.
5. من المهم دراسة تاريخ النزاعات الحدودية والقبلية كوسيلة لفهم التحديات الحالية في المناطق الحدودية والتعامل معها بطرق ناجحة مستمدة من الخبرات السابقة.

الهوامش:

(1) أيمن أحمد محمد محمود، اتفاقيات وقضايا ترسيم الحدود بين الأردن والسعودية 1946-1922، بحث منشور بمجلة وقائع تاريخية، مركز البحوث والدراسات الاسلامية، عدد (33) 2020م، ص 325-261.

(2) علي محافظة، تاريخ الاردن المعاصر في عصر الإمارة -1921 ،1946عمان 1983م، ص ص .104-105

(3) الزركلي، شبه الجزيرة، ج1، مصدر سابق، ص 57 – 62.

(4) بتصرف: آل يافع، ضم الحجاز ، مرجع سابق، ص 49 – 50.

(5) بتصرف: آل يافع، ضم الحجاز، المرجع السابق، ص 50.

(6) الزركلي، شبه الجزيرة العربية، مصدر سابق، ص 90 – 91.

(7) آل يافع، ضم الحجاز، مرجع سابق، ص 52 – 57.

(8) ولينكسون، جون.س، الدور البريطاني في رسم الحدود عبر الصحراء، ترجمة مجدي عبد الكريم، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1415هـ/ 1994م، ص 30.

(9) الوثائق الهاشمية، مج 10، ق2، وثيقة رقم (1) (1 – 11) بتاريخ 2/11/1925م، اتفاقية حدة، ص 309.

(10) الخطيب، دور الملك عبد العزيز، ص 260.

(11) يؤكد صلاح الدين المختار الذي كان أحد أفراد قوة الدرك الأردنية في معان أن الملك عبد العزيز وحكومته كانوا أمناء على تنفيذ بنود المعاهدة. المختار، صلاح الدين، تاريخ المملكة العربية السعودية في ماضيها وحاضرها، ج 2، بيروت، منشورات دار مكتبة الحياة،1990م، ص 374.

(12) أم القرى، عدد 170، الجمعة 29 رمضان 1346 ه، الموافق 21 مارس 1928 م، السنة الرابعة، (بين نجد وشرق الأردن) ص 3

(13) الجازي، أنور دبشي وأبو سليم، عيسى سليمان، مشاريع توطين البدو في بادية معان 1925- 1975م، بحث منشور بمجلة مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج (33) عدد (6) 2018 م، ص 247 – 249.

(14) أم القرى، عدد 293، الجمعة 22 صفر 1349ه / 18 يوليو 1930م، السنة السادسة (التحكيم بين نجد وشرق الأردن في المنهوبات) ص 1.

(15) الشراري، منطقة القريات، ص 79 – 80؛ انظر عن المعاهدة: الوثائق الهاشمية، مج 10، ق2، وثيقة رقم (3) (3 – 11) معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين إمارة شرق الأردن والمملكة العربية السعودية، ص 314

(16) كانت قبيلة الحويطات تتنكر للعثمانيين من قبل، وتصطدم مع القوات الحكومية، بحيث يمكنها التوغل في البادية بحيث لا يمكن أن تصلها القوات الحكومة. الجازي، وأبو سليم، مشاريع توطين البدو في بادية معان، ص 243.

(17) أم القرى، عدد 170، الجمعة 29 رمضان 1346 ه، الموافق 21 مارس 1928 م، السنة الرابعة، (بين نجد وشرق الأردن) ص 3

(18) أم القرى، عدد 170، الجمعة 29 رمضان 1346 ه، الموافق 21 مارس 1928 م، السنة الرابعة، (بين نجد وشرق الأردن) ص 3

(19) أم القرى، عدد169، الجمعة 17 رمضان 1346ه/ 9 مارس 1928م، السنة الرابعة (حكومة العراق تنقض ست مواد عهدية، ألا فليعذر المنصفون أهل نجد) ص1

(20) أم القرى، عدد 210، الجمعة 13 رجب 1347 هـ/ 4 يناير 1929 م، السنة الخامسة، اعتداءات جديدة من قبائل شرق الأردن) ص 2.

(21) الجازي، وأبو سليم، مشاريع توطين البدو في بادية معان، ص 248 - 249

(22) انخفضت الغارات على القوافل التجارية النجدية في العام التالي 1345 ه/ 1927 م إذ لم يشهد إلا ثلاث غارات فقط. أم القرى، عدد 225، الجمعة 9 ذو القعدة 1347ه، / 19 أبريل 1929م، السنة الخامسة (هذه أرقامنا) ص1. وقد أكد الخطيب أن الهدوء النسبي بين الطرفين آنذاك نتج عن اهتمام الملك عبد العزيز بضبط الأمن وتهدئة رعاياه، وكذلك محاولات إمارة شرق الأردن التحري وضبط الأمور. الخطيب، دور الملك عبد العزيز، ص 261.

(23) الوثائق الهاشمية، مج 10، ق2، وثيقة رقم (1) (1 – 11) بتاريخ 2/11/1925م، اتفاقية حدة، ص 309.

(24) الخطيب، دور الملك عبد العزيز، ص 267.

(25) ولد عبد العزيز بن زيد في عام 1315ه/1898م في حائل ونشأ بها وتلقى تعليمه في الكتاتيب، وحفظ القرآن الكريم، ثم سافر إلى إستانبول، وأقام فيها ثماني سنوات، تعلم فيها اللغة التركية تحدثًا وكتابة، ثم عاد بعدها إلى حائل. و له عدة أولاد. وتوفي رحمه الله عام 1379 ه/ 1959م. الحريص، عبد العزيز بن زيد، ص 11 – 15.

(26) كلف عبد العزيز بن زيد برئاسة الوفد الذي أرسله محمد بن طلال أمير حائل إلى الملك عبدالعزيز، للتفاوض من أجل الصلح أثناء حصار قوات الملك عبد العزيز لحائل على أساس قبول الشروط التي سبق أن عرضها الملك عبدالعزيز على الأمير السابق وهي أن يبقى محمد بن طلال أميرا على بلاده مستقلا استقلالا داخليا، فرفض الملك عبدالعزيز ذلك، وطلب الملك عبدالعزيز التسليم نهائيًا ولكن ابن زيد رفض بلهجة شديدة، وظهر كأنه يتحدث من مصدر قوة، وليس ممثلا لبلد محاصر، فرد عليه الملك عبد العزيز بنفس الطريقة وأسمعه كلامًا قاسيًا، واحتدم النقاش حتى طرده الملك عبد العزيز. وبعد أن تم تسليم حائل ودخلت في طاعة الملك عبد العزيز في 92 صفر 0431 ه / 1 نوفمبر 1291 م، بدأ كبار حائل والأهالي يبايعون الملك عبد العزيز، فقدم معهم عبد العزيز بن زيد، وحينما رآه الملك عبد العزيز قابله بالإبتسام. ووضح له أنه كفر عن غضبه أثناء تلك المحادثة بأن أدخل والد بن زيد ضمن تضحيته عن والديه. ويقول الدكتور مخلد الحريص في ذلك: « وفي ذلك دلالات واضحة على ما يتمتع به الملك عبد العزيز من حكمة كان لها أثرها مستقبلا ومنها تقديره للرجال الأوفياء، فلم يحمل على ابن زيد لأنه يعلم أنه جاء يفاوض نيابةً عمن أرسله، ومنطلقه في موقفه مصلحة أميره وبلاده. الحريص، عبد العزيز بن زيد، ص 15 – 18.

(27) الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 11 (11– 20) بتاريخ 22/7/ 1926م، رسالة من وكيل حاكم معان الى رئيس النظار، ص 70 – 71

(28) الحريص، عبد العزيز بن زيد، ص 18

(29) أم القرى، عدد 170، الجمعة 29 رمضان 1346 ه، الموافق 21 مارس 1928 م، السنة الرابعة، (بين نجد وشرق الأردن) ص 3

(30) الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 32(29- 20) بتاريخ 24/8/ 1926م، المحكمة الخاصة بين نجد وشرق الأردن، ص 85.

(31) الوثائق الهاشمية، مج 10، ق2، وثيقة رقم (1) (1 – 11) بتاريخ 2/11/1925م، اتفاقية حدة، ص 309.

(32) ولد في بغداد سنة 1300ه/1882م لأسرة كردية، وبعد أن أنهى دراسته في بغداد انتقل إلى إسطنبول وتخرج ضابط مدفعية برتبة ملازم ثاني، وخدم في الجيش العثماني وجرح في معركة كوت العمارة في جبهة العراق ضد القوات البريطانية، ثم انتقل إلى مصر ثم الحجاز، وكان يتقن اللغتين التركية والفرنسية إلى جانب العربية والكردية، وبعد تأسيس الإمارة الأردنية استعان عبدالله بن الحسين برجالات الفرع الأردني وكان منهم رشيد المدفعي، شغل عدة مناصب، توفي في19 ربيع الأول 1365ه/ 22شباط 1946م، ودفن في السلط، العمد، هاني: أحسن الربط في تراجم رجالات السلط، عمان، ص161-160

(33) كان من أوائل من استقبلوا الأمير عبد الله عند قدومه إلى معان إبان الثورة العربية، وقد ظل يعمل في حكومة شرق الأردن، ومن مناصبه أركان حرب الجيش العربي. الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 5 (80– 20) بتاريخ 20/7/ 1926م، رسالة من رئيس النظار إلى حاكم معان، ص 66. العبادي، الأمير شاكر بن زيد، ص 144، 145

(34) اسمه الشيخ مرزوق بن عبيدالله التخيمي اللحياني، من مواليد مكة المكرمة سنة 1310ه/1892م ،كان من أوائل المشاركين بالثورة العربية الكبرى عام 1335ه/1916م،كان قائدا شجاعا وصاحب حنكة ودهاء، يبلغ من العمر مايقارب 25سنة ، تزوج في مكة من ابنة عمه، كان من المقربين للشريف عبدالله بن حسين، لم يكن أحد يرفع راية للأشراف غيره، تولى عدة مناصب، اغتيل بالعراق من قبل الثوريين العراقيين الموسى،سليمان:أمارةشرقي الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن(1921_1926م)،(عمان:لجنة تاريخ الأردن،1990)ص309،78،95. الموسى، سليمان: مذكرات الأمير زيد الحرب في الأردن 1917-1918،(عمان:مركز الكتب الأردني،1990)،ص132.

(35) سياسي أردني ولد في صفد سنة 1280ه/1901م وفي صفد تلقى دراسته الإبتدائية والثانوية، كان له نشاط في جمعية الشبيبة،سافر لبيروت لدراسة الطب، شغل عدة مناصب، توفي في عمان 7جمادى الآخرة 1385ه/2 تشرين الأول 1965م،هياجنة، رائد احمد ياسين: سمير الرفاعي دوره في السياسة الأردنية، (اربد: جامعة اليرموك/كرسي سمير الرفاعي لدراسة تاريخ الأردن، 2002)ص24-16 الروسان،ممدوح: سمير الرفاعي في ضوء المرحلة، بحث ضمن ندرة سمير الرفاعي قراءة في سيرته وتجربته(عمان:المركز الأردني للدراسات والمعلومات،1997)ص19

(36) الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 32(29- 20) بتاريخ 24/8/ 1926م، المحكمة الخاصة بين نجد وشرق الأردن، ص 85.

(37) الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 5 (80– 20) بتاريخ 20/7/ 1926م، رسالة من رئيس النظار إلى حاكم معان، ص 66.

(38) الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 10 (39– 20) بتاريخ 22/7/ 1926م، برقية من مرزوق أحد ممثلي حكومة شرق الأردن إلى رئيس النظار، ص 69.

(39) الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 4 (81– 20) بتاريخ 19/7/ 1926م، رسالة من رئيس النظار إلى حاكم معان، ص 66.

(40) الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 19 (1– 20) بتاريخ 28/7/ 1926م، رسالة من رئيس النظار إلى المعتمد البريطاني ص 75.

(41) الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 26 (97– 20) بتاريخ 18/8/ 1926م، رسالة من عبد العزيز إلى عبد العزيز بن زيد في معان، ص 80.

(42) الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 38(34- 20) بتاريخ 30/8/ 1926م، رسالة من رئيس النظار إلى حاكم معان، ص 102

(43) 43 () الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 56(54- 20) بتاريخ 8/9/ 1926م، رسالة من وكيل حاكم معان إلى رئيس النظار، ص 101.

(44) الحريص، عبد العزيز بن زيد، ص 21.

(45) الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 66(68- 20) بتاريخ 12/9/ 1926م، رسالة من وكيل حاكم معان إلى رئيس النظار، ص 106.

(46) الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 27 (24– 20) بتاريخ 19/8/ 1926م، رسالة من رئيس النظار إلى كبار المسؤولين الإداريين في معان، وعمان، والكرك، ص 81 – 82.

(47) الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 28(67- 20) بتاريخ 21/8/ 1926م، رسالة من رئيس العشائر إلى رئيس النظار ص 82؛ الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 30(66- 20) بتاريخ 22/8/ 1926م، ص 83.؛ الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 30(60- 20) بتاريخ 24/8/ 1926م، ص 84؛

(48) 48 () الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 45(64- 20) رسالة من رئيس النظار إلى حاكم الكرك، بتاريخ 4/9/ 1926م، ص 93

(49) الصباغ، بريطانيا ومشكلات الحدود، ص 109.

(50) الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 38(34- 20) بتاريخ 30/8/ 1926م، رسالة من رئيس النظار إلى حاكم معان، ص 102

(51) الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 44(42- 20) بتاريخ 4/9/ 1926م، رسالة من ردنغ إلى رئيس النظار، ص 92؛ الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 48(38- 20) بتاريخ 4/9/ 1926م، رسالة من رئيس النظار إلى وكيل حاكم معان، ص 92.

(52) الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 39(31أ- 20) بدون تاريخ، رسالة من عبد العزيز بن زيد إلى رئيس النظار، ص 89.

(53) الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 62(25- 20) بتاريخ 11/9/ 1926م، رسالة من رئيس النظار إلى عبد العزيز بن زيد، ص ذ05.

(54) الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 55(53- 20) بتاريخ 8/9/ 1926م، رسالة من وكيل حاكم معان إلى رئيس النظار، ص 100

(55) الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 56(54- 20) بتاريخ 8/9/ 1926م، رسالة من وكيل حاكم معان إلى رئيس النظار، ص 101.

(56) الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 72(56- 20) بتاريخ 31/1/ 1927م، رسالة من رئيس النظار إلى المعتمد البريطاني، ص 112

(57) أم القرى، عدد 293، الجمعة 22 صفر 1349ه / 18 يوليو 1930م، السنة السادسة (التحكيم بين نجد وشرق الأردن في المنهوبات) ص 1.

(58) كانا من المقربين من الأمير عبد الله بن الحسين وممن يعتمد عليهما في اللقاءات السياسية. العبادي، محمد يونس، الأمير شاكر بن زيد، 1885 – 1934م، سيرته ومسيرته من خلال الوثائق التاريخية، عمان، وزارة الثقافة، 1996م، ص 66، 98 – 99.

(59) أديب الكايد اليوسف العواملة، كان يجيد اللغة التركية، وقد تولى عدة مناصب إدارية، وعضوا في عدة محاكم، وعضوا في عدة لجان، حتى توفي بتاريخ ٢١ تموز ١٩٣٥ م بعمان. محافظة، الدور البريطاني في عمليات التحكيم، ص169

(60) الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 73(57- 20) بتاريخ 31/1/ 1927م، رسالة من رئيس النظار إلى ناظر العدلية، ص 113.

(61) الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 70(36- 20) بتاريخ 29/1/ 1927م، رسالة من وكيل رئيس النظار إلى حاكم معان حاكم معان، ص 110.

(62) الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 63(58- 20) بتاريخ 11/1/ 1927م، رسالة من رئيس النظار إلى حاكم الكرك، ص 108

(63) أم القرى، عدد 293، الجمعة 22 صفر 1349ه / 18 يوليو 1930م، السنة السادسة (التحكيم بين نجد وشرق الأردن في المنهوبات) ص 1.

(64) الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 73(57- 20) بتاريخ 31/1/ 1927م، رسالة من رئيس النظار إلى ناظر العدلية، ص 113.

(65) أم القرى، عدد 293، الجمعة 22 صفر 1349ه / 18 يوليو 1930م، السنة السادسة (التحكيم بين نجد وشرق الأردن في المنهوبات) ص 1.

(66) أم القرى، عدد 293، الجمعة 22 صفر 1349ه / 18 يوليو 1930م، السنة السادسة (التحكيم بين نجد وشرق الأردن في المنهوبات) ص 1.

(67) الصباغ، بريطانيا ومشكلات الحدود، ص 105.

(68) ركب ابن زيد ومرافقه الباخرة منصورة في 7 1 رجب 1345ه/ 2 يناير 1927م. أم القرى، العدد 110، السنة الثالثة، الجمعة 7 رجب 345 هـ/ 2 يناير 927 م، (اجتماع في القدس) ص 3

(69) الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 75(29- 20) بدون تاريخ، رسالة من رفيفان باشا إلى رئيس النظار، ص 114 -115.

(70) الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 82(52- 20) بدون تاريخ، رسالة من رئيس النظار إلى مندوبيها في محكمة أريحا، ص 126.

(71) الحريص، عبد العزيز بن زيد، ص 24.

(72) أم القرى، عدد 293، الجمعة 22 صفر 1349ه / 18 يوليو 1930م، السنة السادسة (التحكيم بين نجد وشرق الأردن في المنهوبات) ص 1.

المصادر والمرجع:

(1) أيمن أحمد محمد محمود، اتفاقيات وقضايا ترسيم الحدود بين الأردن والسعودية 1946-1922، بحث منشور بمجلة وقائع تاريخية، مركز البحوث والدراسات الاسلامية، عدد (33) 2020م، ص 325-261.

(2) علي محافظة، تاريخ الاردن المعاصر في عصر الإمارة 1921- ،1946عمان 1983م، ص ص .104-105

(3) الوثائق الهاشمية، مج 10، ق2، وثيقة رقم (1) (1 – 11) بتاريخ 2/11/1925م، اتفاقية حدة، ص 309.

(4) الخطيب، دور الملك عبد العزيز، ص 260.

(5) يؤكد صلاح الدين المختار الذي كان أحد أفراد قوة الدرك الأردنية في معان أن الملك عبد العزيز وحكومته كانوا أمناء على تنفيذ بنود المعاهدة. المختار، صلاح الدين، تاريخ المملكة العربية السعودية في ماضيها وحاضرها، ج 2، بيروت، منشورات دار مكتبة الحياة،1990م، ص 374.

(6) أم القرى، عدد 170، الجمعة 29 رمضان 1346 ه، الموافق 21 مارس 1928 م، السنة الرابعة، (بين نجد وشرق الأردن) ص 3

(7) الجازي، أنور دبشي وأبو سليم، عيسى سليمان، مشاريع توطين البدو في بادية معان -1925 1975م، بحث منشور بمجلة مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج (33) عدد (6) 2018 م، ص 247 – 249.

(8) أم القرى، عدد 293، الجمعة 22 صفر 1349ه / 18 يوليو 1930م، السنة السادسة (التحكيم بين نجد وشرق الأردن في المنهوبات) ص 1.

(9) الشراري، منطقة القريات، ص 79 – 80؛ انظر عن المعاهدة: الوثائق الهاشمية، مج 10، ق2، وثيقة رقم (3) (3 – 11) معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين إمارة شرق الأردن والمملكة العربية السعودية، ص 314

(10) كانت قبيلة الحويطات تتنكر للعثمانيين من قبل، وتصطدم مع القوات الحكومية، بحيث يمكنها التوغل في البادية بحيث لا يمكن أن تصلها القوات الحكومة. الجازي، وأبو سليم، مشاريع توطين البدو في بادية معان، ص 243.

(11) أم القرى، عدد 170، الجمعة 29 رمضان 1346 ه، الموافق 21 مارس 1928 م، السنة الرابعة، (بين نجد وشرق الأردن) ص 3

(12) أم القرى، عدد 170، الجمعة 29 رمضان 1346 ه، الموافق 21 مارس 1928 م، السنة الرابعة، (بين نجد وشرق الأردن) ص 3

(13) أم القرى، عدد169، الجمعة 17 رمضان 1346ه/ 9 مارس 1928م، السنة الرابعة (حكومة العراق تنقض ست مواد عهدية، ألا فليعذر المنصفون أهل نجد) ص1

(14) أم القرى، عدد 210، الجمعة 13 رجب 1347 هـ/ 4 يناير 1929 م، السنة الخامسة، اعتداءات جديدة من قبائل شرق الأردن) ص 2.

(15) الجازي، وأبو سليم، مشاريع توطين البدو في بادية معان، ص 248 - 249

(16) انخفضت الغارات على القوافل التجارية النجدية في العام التالي 1345 ه/ 1927 م إذ لم يشهد إلا ثلاث غارات فقط. أم القرى، عدد 225، الجمعة 9 ذو القعدة 1347ه، / 19 أبريل 1929م، السنة الخامسة

(هذه أرقامنا) ص1. وقد أكد الخطيب أن الهدوء النسبي بين الطرفين آنذاك نتج عن اهتمام الملك عبد العزيز بضبط الأمن وتهدئة رعاياه، وكذلك محاولات إمارة شرق الأردن التحري وضبط الأمور. الخطيب، دور الملك عبد العزيز، ص 261.

(17) الوثائق الهاشمية، مج 10، ق2، وثيقة رقم (1) (1 – 11) بتاريخ 2/11/1925م، اتفاقية حدة، ص 309.

(18) الخطيب، دور الملك عبد العزيز، ص 267.

(19) ولد عبد العزيز بن زيد في عام 1315ه/1898م في حائل ونشأ بها وتلقى تعليمه في الكتاتيب، وحفظ القرآن الكريم، ثم سافر إلى إستانبول، وأقام فيها ثماني سنوات، تعلم فيها اللغة التركية تحدثًا وكتابة، ثم عاد بعدها إلى حائل. و له عدة أولاد. وتوفي رحمه الله عام 1379 ه/ 1959م. الحريص، عبد العزيز بن زيد، ص 11 – 15.

(20) كلف عبد العزيز بن زيد برئاسة الوفد الذي أرسله محمد بن طلال أمير حائل إلى الملك عبدالعزيز، للتفاوض من أجل الصلح أثناء حصار قوات الملك عبد العزيز لحائل على أساس قبول الشروط التي سبق أن عرضها الملك عبدالعزيز على الأمير السابق وهي أن يبقى محمد بن طلال أميرا على بلاده مستقلا استقلالا داخليا، فرفض الملك عبدالعزيز ذلك، وطلب الملك عبدالعزيز التسليم نهائيًا ولكن ابن زيد رفض بلهجة شديدة، وظهر كأنه يتحدث من مصدر قوة، وليس ممثلا لبلد محاصر، فرد عليه الملك عبد العزيز بنفس الطريقة وأسمعه كلامًا قاسيًا، واحتدم النقاش حتى طرده الملك عبد العزيز. وبعد أن تم تسليم حائل ودخلت في طاعة الملك عبد العزيز في 29 صفر 1340 ه / 1 نوفمبر 1921 م، بدأ كبار حائل والأهالي يبايعون الملك عبد العزيز، فقدم معهم عبد العزيز بن زيد، وحينما رآه الملك عبد العزيز قابله بالإبتسام. ووضح له أنه كفر عن غضبه أثناء تلك المحادثة بأن أدخل والد بن زيد ضمن تضحيته عن والديه. ويقول الدكتور مخلد الحريص في ذلك: « وفي ذلك دلالات واضحة على ما يتمتع به الملك عبد العزيز من حكمة كان لها أثرها مستقبلا ومنها تقديره للرجال الأوفياء، فلم يحمل على ابن زيد لأنه يعلم أنه جاء يفاوض نيابةً عمن أرسله، ومنطلقه في موقفه مصلحة أميره وبلاده. الحريص، عبد العزيز بن زيد، ص 15 – 18.

(21) الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 11 (11– 20) بتاريخ 22/7/ 1926م، رسالة من وكيل حاكم معان الى رئيس النظار، ص 70 – 71

(22) الحريص، عبد العزيز بن زيد، ص 18

(23) أم القرى، عدد 170، الجمعة 29 رمضان 1346 ه، الموافق 21 مارس 1928 م، السنة الرابعة، (بين نجد وشرق الأردن) ص 3

(24) الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 32(-29 20) بتاريخ 24/8/ 1926م، المحكمة الخاصة بين نجد وشرق الأردن، ص 85.

(25) الوثائق الهاشمية، مج 10، ق2، وثيقة رقم (1) (1 – 11) بتاريخ 2/11/1925م، اتفاقية حدة، ص 309.

(26) ولد في بغداد سنة 1300ه/1882م لأسرة كردية، وبعد أن أنهى دراسته في بغداد انتقل إلى إسطنبول وتخرج ضابط مدفعية برتبة ملازم ثاني، وخدم في الجيش العثماني وجرح في معركة كوت العمارة في

جبهة العراق ضد القوات البريطانية، ثم انتقل إلى مصر ثم الحجاز، وكان يتقن اللغتين التركية والفرنسية إلى جانب العربية والكردية، وبعد تأسيس الإمارة الأردنية استعان عبدالله بن الحسين برجالات الفرع الأردني وكان منهم رشيد المدفعي، شغل عدة مناصب، توفي في19 ربيع الأول 1365ه/ 22شباط 1946م، ودفن في السلط، العمد، هاني: أحسن الربط في تراجم رجالات السلط، عمان، ص161-160

(27) كان من أوائل من استقبلوا الأمير عبد الله عند قدومه إلى معان إبان الثورة العربية، وقد ظل يعمل في حكومة شرق الأردن، ومن مناصبه أركان حرب الجيش العربي. الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 5 (80– 20) بتاريخ 20/7/ 1926م، رسالة من رئيس النظار إلى حاكم معان، ص 66. العبادي، الأمير شاكر بن زيد، ص 144، 145

(28) اسمه الشيخ مرزوق بن عبيدالله التخيمي اللحياني، من مواليد مكة المكرمة سنة 1310ه/1892م ،كان من أوائل المشاركين بالثورة العربية الكبرى عام 1335ه/1916م،كان قائدا شجاعا وصاحب حنكة ودهاء، يبلغ من العمر مايقارب 25سنة ، تزوج في مكة من ابنة عمه، كان من المقربين للشريف عبدالله بن حسين، لم يكن أحد يرفع راية للأشراف غيره، تولى عدة مناصب، اغتيل بالعراق من قبل الثوريين العراقيين الموسى،سليمان:أمارةشرقي الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن(1921_1926م)،(عمان:لجنة تاريخ الأردن،1990)ص309،78،95. الموسى، سليمان: مذكرات الأمير زيد الحرب في الأردن 1918-1917،(عمان:مركز الكتب الأردني،1990)،ص132.

(29) سياسي أردني ولد في صفد سنة 1280ه/1901م وفي صفد تلقى دراسته الإبتدائية والثانوية، كان له نشاط في جمعية الشبيبة،سافر لبيروت لدراسة الطب، شغل عدة مناصب، توفي في عمان 7جمادى الآخرة 1385ه/2 تشرين الأول 1965م،هياجنة، رائد احمد ياسين: سمير الرفاعي دوره في السياسة الأردنية، (اربد: جامعة اليرموك/كرسي سمير الرفاعي لدراسة تاريخ الأردن، 2002)ص24-16 الروسان،ممدوح: سمير الرفاعي في ضوء المرحلة، بحث ضمن ندرة سمير الرفاعي قراءة في سيرته وتجربته(عمان:المركز الأردني للدراسات والمعلومات،1997)ص19

(30) الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 32(-29 20) بتاريخ 24/8/ 1926م، المحكمة الخاصة بين نجد وشرق الأردن، ص 85.

(31) الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 5 (80– 20) بتاريخ 20/7/ 1926م، رسالة من رئيس النظار إلى حاكم معان، ص 66.

(32) الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 10 (39– 20) بتاريخ 22/7/ 1926م، برقية من مرزوق أحد ممثلي حكومة شرق الأردن إلى رئيس النظار، ص 69.

(33) الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 4 (81– 20) بتاريخ 19/7/ 1926م، رسالة من رئيس النظار إلى حاكم معان، ص 66.

(34) الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 19 (1– 20) بتاريخ 28/7/ 1926م، رسالة من رئيس النظار إلى المعتمد البريطاني ص 75.

(35) الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 26 (97– 20) بتاريخ 18/8/ 1926م، رسالة من عبد العزيز إلى عبد العزيز بن زيد في معان، ص 80.

(36) الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 38(-34 20) بتاريخ 30/8/ 1926م، رسالة من رئيس النظار إلى حاكم معان، ص 102

(37) الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 56(-54 20) بتاريخ 8/9/ 1926م، رسالة من وكيل حاكم معان إلى رئيس النظار، ص 101.

(38) الحريص، عبد العزيز بن زيد، ص 21.

(39) الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 66(-68 20) بتاريخ 12/9/ 1926م، رسالة من وكيل حاكم معان إلى رئيس النظار، ص 106.

(40) (40) الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 27 (24– 20) بتاريخ 19/8/ 1926م، رسالة من رئيس النظار إلى كبار المسؤولين الإداريين في معان، وعمان، والكرك، ص 81 – 82.

(41) الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 28(-67 20) بتاريخ 21/8/ 1926م، رسالة من رئيس العشائر إلى رئيس النظار ص 82؛ الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 30(-66 20) بتاريخ 22/8/ 1926م، ص 83.؛ الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 30(-60 20) بتاريخ 24/8/ 1926م، ص 84؛

(42) الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 45(-64 20) رسالة من رئيس النظار إلى حاكم الكرك، بتاريخ 4/9/ 1926م، ص 93

(43) الصباغ، بريطانيا ومشكلات الحدود، ص 109.

(44) الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 38(-34 20) بتاريخ 30/8/ 1926م، رسالة من رئيس النظار إلى حاكم معان، ص 102

(45) الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 44(-42 20) بتاريخ 4/9/ 1926م، رسالة من ردنغ إلى رئيس النظار، ص 92؛ الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 48(-38 20) بتاريخ 4/9/ 1926م، رسالة من رئيس النظار إلى وكيل حاكم معان، ص 92.

(46) الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 39(31أ- 20) بدون تاريخ، رسالة من عبد العزيز بن زيد إلى رئيس النظار، ص 89.

(47) الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 62(-25 20) بتاريخ 11/9/ 1926م، رسالة من رئيس النظار إلى عبد العزيز بن زيد، ص ذ05.

(48) الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 55(-53 20) بتاريخ 8/9/ 1926م، رسالة من وكيل حاكم معان إلى رئيس النظار، ص 100

(49) الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 56(-54 20) بتاريخ 8/9/ 1926م، رسالة من وكيل حاكم معان إلى رئيس النظار، ص 101.

(50) الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 72(-56 20) بتاريخ 31/1/ 1927م، رسالة من رئيس النظار إلى المعتمد البريطاني، ص 112

(51) أم القرى، عدد 293، الجمعة 22 صفر 1349ه / 18 يوليو 1930م، السنة السادسة (التحكيم بين نجد وشرق الأردن في المنهوبات) ص 1.

(52) كانا من المقربين من الأمير عبد الله بن الحسين وممن يعتمد عليهما في اللقاءات السياسية. العبادي، محمد يونس، الأمير شاكر بن زيد، 1885 – 1934م، سيرته ومسيرته من خلال الوثائق التاريخية، عمان، وزارة الثقافة، 1996م، ص 66، 98 – 99.

(53) أديب الكايد اليوسف العواملة، كان يجيد اللغة التركية، وقد تولى عدة مناصب إدارية، وعضوا في عدة محاكم، وعضوا في عدة لجان، حتى توفي بتاريخ ٢١ تموز ١٩٣٥ م بعمان. محافظة، الدور البريطاني في عمليات التحكيم، ص169

(54) الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 73(-57 20) بتاريخ 31/1/ 1927م، رسالة من رئيس النظار إلى ناظر العدلية، ص 113.

(55) الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 70(-36 20) بتاريخ 29/1/ 1927م، رسالة من وكيل رئيس النظار إلى حاكم معان حاكم معان، ص 110.

(56) الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 63(-58 20) بتاريخ 11/1/ 1927م، رسالة من رئيس النظار إلى حاكم الكرك، ص 108

(57) أم القرى، عدد 293، الجمعة 22 صفر 1349ه / 18 يوليو 1930م، السنة السادسة (التحكيم بين نجد وشرق الأردن في المنهوبات) ص 1.

(58) الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 73(-57 20) بتاريخ 31/1/ 1927م، رسالة من رئيس النظار إلى ناظر العدلية، ص 113.

(59) أم القرى، عدد 293، الجمعة 22 صفر 1349ه / 18 يوليو 1930م، السنة السادسة (التحكيم بين نجد وشرق الأردن في المنهوبات) ص 1.

(60) أم القرى، عدد 293، الجمعة 22 صفر 1349ه / 18 يوليو 1930م، السنة السادسة (التحكيم بين نجد وشرق الأردن في المنهوبات) ص 1.

(61) الصباغ، بريطانيا ومشكلات الحدود، ص 105.

(62) ركب ابن زيد ومرافقه الباخرة منصورة في 7 1 رجب 1345ه/ 2 يناير 1927م. أم القرى، العدد 110، السنة الثالثة، الجمعة 7 رجب 345 هـ/ 2 يناير 927 م، (اجتماع في القدس) ص 3

(63) الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 75(-29 20) بدون تاريخ، رسالة من رفيفان باشا إلى رئيس النظار، ص 114 115-.

(64) الوثائق الهاشمية، مج 10، ق 2، وثيقة رقم 82(-52 20) بدون تاريخ، رسالة من رئيس النظار إلى مندوبيها في محكمة أريحا، ص 126.

(65) الحريص، عبد العزيز بن زيد، ص 24.

(66) أم القرى، عدد 293، الجمعة 22 صفر 1349ه / 18 يوليو 1930م، السنة السادسة (التحكيم بين نجد وشرق الأردن في المنهوبات) ص 1.